ملخص دراسة

مراجعات في قضايا التعليم الفني والتدريب المهني من وجهة نظر "الدراسات السابقة – ورش عمل (المختصين – وصناع القرار)"

سلسلة دراسات التعليم الفني والتدريب المهني (١)

د/ سالم صلاح باجابر

باحث في التعليم والتدريب المهني التقني - كلية المجتمع سيئون

مارس ٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

جدول المحتويات

١. تمهيد ٤

٢. مراجعات الدراسات السابقة ٤

٣. قضايا التعليم الفني والتدريب المهني من وجهة نظر المختصين ١١

٤. خلاصة القضايا الناتجة من ورشة الاستراتيجية للمسؤولين والخبراء ١٣

٥. تجميع قضايا التعليم الفني بناء على المصادر الثلاث (الدراسات السابقة – المعنيين – المسؤولين) ١٤

٦. توصيات ١٦

١. تمهيد

يتميز التعليم الفني والتقني في فلسفته عن قطاعات التعليم الاخرى ويحظى بكثير من الاهتمام في العالم وخاصة الدول النامية وبالاخص منها الدول العربية للحاجة الماسة للمهن الحرفية المختلفة والعمالة المحلية المتدربة, وتجلى ذلك بوضوح في دول الخليج فقد بذلت على ذلك موازنات واموال طائلة لصنع هذة المنظومة المتكاملة بدءً بالتشريعات ومروراً باعداد البرامج التدريبية والحقائب التدريسية واستمراراً بالتحديث والتطوير. يهدف هذا المشروع الى التركيز على القضايا الاساسية والاشكاليات التي يعاني منها قطاع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني عبر ثلاثة مصادر اساسية وهي الدراسات السابقة وورش عمل للمهتمين والمسؤولين عن القرار. يركز هذا الجانب من المشروع الى استقصاء الدراسات والتقارير والمراجعات التي تمت في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني باليمن عامة ومحافظة حضرموت خاصة.

٢. مراجعات الدراسات السابقة

اعتمدت منهجية الدراسة على استقصاء القضايا الخاصة بقطاع التعليم المهني والتقني عبر الدراسات السابقة من خلال مراجعات شاملة للدراسات والتقارير والاستراتيجيات والاحصاءات المختلفة الرسمية والعامة المتعلقة بهذا القطاع, وتشمل هذة المراجعات التركيز على العناصر التالية: عنوان البحث والمؤلفين والجهات التي صدر عنها التقرير او الدراسة واهدافها ونطاقها والقضية الرئيسية التي ركز عليها الكاتب والمقترحات الموصى بها في نهايتها, بعدها يتم تجميع القضايا من هذة الدراسات وفرزها بناءً على تكرارها واهميتها وتاثيرها على الواقع المدروس, بعدها يتم فلترة القضايا المختلفة في الصياغة والمتشابهة بالمضمون مع ذكر المبررات الكافية لاختيارها

تمهيداً لعرضها على المصدر الاخير وهم المسؤولون عن القطاع تمهيدا لاختيار انسبها وحذف واضافة قضايا اخرى او اعادة صياغتها بمايتناسب مع تدخلات المؤسسة وحدودها.

عطفاً على أهمية التعليم الفني والمهني فقد أجريت العديد من الدراسات السابقة، وقد تم تلخيص اهم هذة الدراسات واهم ماورد فيها بالجدول (١) حيث ركزنا فيه على العنصرين الاساسيين (القضية □ والمقترحات لها) اضافة الى مجال ونوع الدراسة والمعلومات الاساسية.

جدول (١) مراجعات الدراسات السابقة

اسم الدراسة	المؤلف	مجال/ نوع الدراسة	القضية الاساسية/الهدف	اهم مقترحات الدراسة
مسيرة التعليم والتدريب المهني والتقني باليمن (من قيود الاسر الى تحديات الحاضر, فاستراتيجية التطوير)	الحاج [5]	تاريخي , تتبع مسيرة التعليم والتدريب المهني والتقني في سياق التاريخ الاجتماعي لمجتمعات البشرية عموما واليمن خصوصا ، من خلال الفكر التربوي	فهم وتفسير حاضر التعليم المهني والتقني ، وما انتهى إليه الحال من أشكال تكونت ونتائج تحققت، ثم الوقوف على تحديات هذا التعليم من أجل إصلاحه ، وتجديده قدما للسير نحو آفاق المستقبل	وضع حلول قريبة المدى وبعيدة المدى مع الية التنفيذ لها مثل: (العلاقات بين نظم التعليم المختلفة - اعادة التوازن إلى مكونات النظام التربوي - تطوير التعليم الأساسي واتخاذه قاعدة للتربية المهنية - إجراء دراسة موسعة عن احتياجات التنمية وسوق العمل – وغيرها)
الواقع الحالي للتعليم والتدريب المهني والتقني في اليمن	الخولاني [3]	السرد التاريخي الى الواقع الحالي	ترصد الواقع الحالي للتعليم الفني والتقني والتدريب المهني وربطه بمراحله السابقة واخذ ايجابياته ونقد سلبياته	وضع استراتيجية للتعامل مع التحديات والاخفاقات التي رافقت مسيرته والمضي نحو انتشال الواقع الحالي الى وضع افضل
تطوير وتحديث مناهج وبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني وتجهيزاته بما يلبي متطلبات سوق العمل والإسهام الفاعل في التنمية	العاقل	دراسة حالة	هدفت الدراسة الى العمل على استراتيجية التطوير والتحديث لواقع التعليم الفني والمهني	اقترحت الدراسة خطوات للتطوير منها: مناهج وبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني وتجهيزاته بما يلبي متطلبات سوق العمل والإسهام الفاعل في التنمية في عدة اجراءات منها اعتماد إطار وطني مرجعي لمستويات التأهيل والتدريب يحدد المتطلبات والمعايير لمختلف المستويات والكفايات والمعارف ويتيح الربط بين مختلف المستويات والبرامج
مدى ملاءمة مخرجات التعليم المهني والتقني لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية في اليمن	الحاج [6]	دراسة مقارنة وتشخيص واقعية	اهتمت الدراسة بمدى تطابق مخرجات التعليم التقني والفني والتدريب المهني لاحتياجات سوق العمل بحسب خطط التنميه والتطور بالسوق اليمنية وربطها بشكل اساسي بتغيرات القطاع الخاص	اوصى الباحث بعمل دراسات واستراتيجيات مستمرة لمواكبة التغيرات بالسوق والقطاع الخاص والتي تنعكس بدورها على تغيير خطط وبرامج مؤسسات التعليم الفني المهني وتطوير ادواتها ومناهجها بشكل علمي مدروس لتضييق الفجوه بين المخرجات والطلب.

تشخيص الوضع الراهن لمحور التعليم الفني والتدريب المهني	مؤمن [7]	تحليل استراتيجيات التعليم الفني والتدريب المهني عبر تحليل SWOT	محاولات لتشخيص وضع التعليم الفني والتقني قام فريق التعليم الفني والتدريب المهني بقيادة عبدالملك مؤمن باصدار تقرير " تشخيص الوضع الراهن لمحور التعليم الفني والتدريب المهني" تناول النتائج التي تحققت من الاستراتيجيات السابقة وتحليل كامل لها عبر تحليل SWOT	قام الكاتب بتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات وعمل على اخذ النماذج الفاعله في عدة دول مثل كوريا الجنوبية وتركيا وماليزيا. وتوصل الى عديد النقاط في التحليل فمثلا في نقاط القوة: انتشار مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في معظم محافظات الجمهورية, اما الضعف فمنها: تقادم المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية وعدم مواكبتها للمتغيرات المتسارعة في سوق العمل, فيما الفرص مثل بعضها: تركيز الجهات المانحة على دعم التعليم الفني والتدريب المهني وتعدد جهات التمويل الخارجي. وختمها بالتحديات كـ: •ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني في خلق فرص عمل تستوعب مخرجات هذا النظام •انعدام الثقة بين قطاع التعليم والقطاع الخاص •ضعف المشاركة المجتمعية في دعم مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني وكذا الاستثمار في هذا النوع
دور التعليم الفني والمهني في الحد من الفقر والبطالة في اليمن، دراسة تحليلية تطبيقية على محافظة الحديدة	عبد الملك مزارق [9]	دراسة تحليله (المنهج الوصفي التحليلي)	تهدف الدراسة الى التعرف على دور هذا التعليم من خلال دراسة تحليله على مخرجات المعاهد المهنية والتقنية بهذه المحافظة خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٠) وكذا رصد العوائق والتحديات التي تواجه التعليم الفني والمهني , وكذا تشخيص ظاهرة الفقر والبطالة وبيان دور التعليم في الحد منهما ,	تقديم توصيات ومقترحات يستفاد منها صناع القرار و المهتمين بدور هذا التعليم بالحد من الفقر والبطالة في اليمن من خلال أربعة فروض, الأول تساهم مخرجات المعاهد المهنية والتقنية للحد من الفقر, والثاني تساهم مخرجات المعاهد المهنية والتقنية للحد من البطالة والثالث تلائم مناهج وتجهيزات مخرجات المعاهد لمتطلبات سوق العمل, الرابع تنجح الشراكة بين المعاهد وبين القطاع الخاص لاستيعاب الخريجين في محافظة الحديدة , كما يوصي الباحث ١-تفعيل توصيات الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى بشأن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢-تفعيل توصيات مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله وأنواعه المختلفة لأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩م ٣-إعادة ترتيب أوضاع مؤسسات التعليم الفني و المهني من حيث الهيكلية وتقسيم الأعمال وفقا للتخصصات وإعادة النظر في مجالاتها التعليمية والتدريبية وكذا مستوياتها التعليمية على أساس الاحتياجات الفعلية لسوق العمل , وبما يضمن المساهمة الفاعلة في عمليات التنمية.
التداعيات الإدارية للنزاع المسلح وتاثيرها في التعليم والتدريب المهني والتقني	نشوان [11]	الدراسة الكمية بطريقة احتمالية إجراء تحليل البيانات الاستكشافية باستخدام برامج SPSS – AMOS	الغوص في تاثير الحرب اليمنية على واقع التعليم الفني والتدريب المهني من وجهة نظر الأكاديميين والموظفين المرتبطين بالتعليم والتدريب المهني والتقني	وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: إلى أن هناك عواقب سلبية مباشرة للنزاع المسلح تؤثر في جودة خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني. وتوصيات الدراسة كانت بتحقيق الآتي: أولاً: تركيز كافة الجهود في القطاع العام على إصلاح الاعوجاج في منظومة العمل الإداري وإزالة المعوقات التنظيمية في كافة المؤسسات المعنية نظراً لوجود علاقة سلبية مؤثرة بين الأوضاع الإدارية وبين جودة خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني.

				ثانياً: يجب أن تكون الخطط الاستراتيجية المتعددة للتعليم متناسقة وتنطلق من بوتقة واحدة، لتواكب التطور المعاصر وبما يؤدي إلى تحقيق الهدف من التعليم والتدريب المهني والتقني. ثالثاً: إعادة النظر في تبعية كليات المجتمع، وإدراجها في هياكل الجامعات الواقعة في نطاقها، والاعتراف بمفردات مناهجها ومخرجاتها. رابعاً : توحيدكيانات التعليم المتعددة في كيان واحد ومجلس واحد، لإزالة الاختلاف والتناقض الموجود حالياً، على أن ينبثق عن ذلك قطاعات تخصصية لكل نوع من أنواع التعليم، وتعمل في إطار منظومة عمل متناسقة يسودها التكامل والانسجام في تحقيق غايات وأهداف التعليم المختلفة وفق إستراتيجية موحدة
واقع التعليم الفني والمهني في الجمهورية اليمني	مطهر, مزارق [12]	واستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحليل التقارير والوثائق والقرارات الرسمية والدراسات السابقة التي اهتمت بالتعليم الفني والمهني في اليمن	هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم الفني والمهني في الجمهورية اليمنية، للوقوف على نشأة وتطور التعليم الفني والمهني وواقعه في التشريعات اليمنية، إضافة إلى تحديد مستويات وأنماط التعليم الفني والمهني.	أوصت الدراسة بتفعيل التشريعات واللوائح المنظمة للتعليم الفني والمهني، وتفعيل المؤسسات التعليمية بما يلبي احتياجات التنمية المستدامة للمجتمع اليمني, و اوصى الباحثون بـ: ١. الاهتمام بالتعليم الفني والمهني وإدخاله في المراحل الثانوية والتوسع في تعميم هذا التعليم في جميع المحافظات. ٢. تفعيل التشريعات واللوائح المنظمة للتعليم الفني والمهني وتنفيذها بما يخدم تطوره في جميع القطاعات والمستويات والمحافظات. ٣. تفعيل مؤسسات التعليم الفني والمهني وجميع المباني التي ما زالت لم تستخدم، وتوفير المستلزمات الكافية لكل مؤسسة بما يحقق ويلبي احتياجات المجتمع اليمني. ٤. استحداث أقسام جديدة تلبي التطورات والتحديات المعاصرة في عصر التكنولوجيا والانفجار التكنولوجي. ٥. المحافظة على مؤسسات ومباني ومناهج وأنظمة وأنماط التعليم الفني والمهني دعمها وتشجيعها وعدم المساس بها أو التقليل منها.
فاعلية كفايات مخرجات التعليم التقني في تلبية متطلبات سوق العمل في اليمن	عبد الملك مزارق [12]	وتمت صياغة مشكلة الدراسة بعدة تساؤلات واتخذ الباحث المنهجين الآتيين: المنهج الوصفي المسحي والتحليلي الوثائقي. وايضاً تم جمع البيانات والمعلومات عبر الإستبانة، وتمت معالجتها بإستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).	تكمن مشكلة الدراسة في معالجة سبل تحقيق فاعلية الكفاية لما لها من أهمية في سد الفجوة بين مخرجات التعليم التقني من جهة وتلبية متطلبات سوق العمل من جهة أخرى	تقدم الباحث في خلاصة دراسته بعدة توصيات أهمها. ١) يوصي الباحث بتوفير موقع الكتروني يتضمن كافة البيانات والإحصائيات اللازمة لمخرجات التعليم التقني وذلك عبر الوسائل الإعلامية المختلفة الحكومية والخاصة ليتمكن القطاع الخاص من تغطية احتياجاته. ٢) تحديث محتويات المناهج التعليمية والتدريبية وربطها بسوق العمل.

		الدراسة التحليلية المقارنة وتستخدم الدراسة المنهج المقارن بمدخله الوصفي التحليلي من خلال الوصف الشامل للظاهرة وتحليل المعلومات والبيانات المتصلة بموضوع الدراسة	كيفية الاستفادة من الاتجاهات العالمية المعاصرة في تطوير مؤسسات التعليم الفني من خلال دراسة تطور مؤسسات التعليم الفني في بعض الدول بجانب دراسة واقع التعليم الفني في مصر، وأوجه التشابه والاختلاف التي يمكن استخلاصها في ضوء القوي والعوامل الثقافية، ويتم ذلك من خلال التحليل الثقافي المقارن للمحاور التي تتناولها الدراسة بجوانبها المختلفة	وضع تصور مقترح لتطوير مؤسسات التعليم الفني بمصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة, و اوصت الدراسة بالمقترحات التالية: ١-تحويل الدراسات النظرية المتبعة بمؤسسات التعليم الفني لوحدات إنتاج من خلال الشراكة مع المؤسسات الانتاجية بتوقيع اتفاقيات مع أصحاب المصانع والشركات. ٢-وضع برامج تاهيلية للتناسب مع سوق العمل وشروط الانتاج والتوظيف بحيث تسير في اتجاهين الاول تحقيق الشراكة الانتاجية لطلاب المدارس والمؤسسات التعليمية والثاني يتمثل في تا هيل الخريجين. ٣-إنشاء علاقة فعالة بين مؤسسات التعليم الفني والمصانع والشركات وبالتالي تزويد السوق المحلي بخريجين يتم استيعابهم في سو العمل بسهولة والعمل على إشراك القطاع الخاص في دعم وتمويل طلاب التعليم الفني وتدريبهم. ٤-التوسع في إنشاء المؤسسات الفنية المعنية بمجالات البحرية والملاحة والصناعات التعدينية والبترولية نظرا لندرتها بالرغم الاحتياج الشديد لها
تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل	العبسي [14]	المنهج الوصفي والتحليلي	ركزت الدراسة على التناغم بين مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات السوق	اوصت الدراسة بكثير من الاجراءات اهمها: ١-دعوة المسؤولين على الكليات بعمل دراسات جادة عن احتياج السوق من التخصصات والتطبيقات. ٢-عمل شراكات مع قطاعات السوق ٣-الاستعانة بالاختصاصيين والفنيين بسوق العمل للمشاركة في التدريس والتدريب بالكليات. ٤-مشاركة ممثلي المجتمع المدني في تقييم مخرجات الكليات. ٥-التطوير المستمر لبرامج ومناهج الكليات وفقا للسوق واحتياجاته. ٦-وحدة تنسيق بين كل كلية ومحيطها من السوق
تسويق مخرجات كليات المجتمع في الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية	المدبش [15]	استخدم الباحث أسلوب المقابلة، و تحليل البيانات ودراسة تجريبية على أربعة من مؤسسات القطاع الخاص شملت كل من قطاع الطيران، قطاع البنوك، قطاع الصناعة، وقطاع التنمية	تهدف الدراسة إلى تسويق مخرجات كليات المجتمع في الجامعات السعودية لتناسب احتياجات المجتمع المحلي والقطاع الخاص في المملكة في ضوء الرؤية 2030.	تم الخروج بنتائج من أهمها قصور الكليات في التعريف بنفسها، وبعض المعوقات، وفرص النجاح، والتخصصات. وقدمت الدراسة مقترح إنشاء تسمى هيئه كليات المجتمع تتبع مجلس الوزراء تهدف الى تطوير وتحسين جودة مخرجاتها لتناسب متطلبات سوق العمل على أن تعمل الهيئة على ثلاثة محاور رئيسة وهي: برامج الكليات، والمنافسة مع الكليات المشابهة، وتعزيز العلاقة مع خريجيها. ستساهم هذه المحاور في: تطوير نوعيه البرامج، والاهتمام بتحسين مستوي اللغة الإنجليزية، والتركيز على جعل كليات المجتمع كليات مرنه تتكيف مع متطلبات القطاع الخاص وليست جامده يهيمن عليها الجانب الأكاديمي.وخرجت الدارسة بعدة توصيات لجعل كليات المجتمع كليات جاذبة من خلال

				تركيزها على توفير البرامج المناسبة لسوق العمل في القطاع الخاص والمجتمع المحلي
تصور مقترح لتطوير الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني	العلايا [16]	المنهج الوصفي والتحليلي	تهدف الى تطوير وتحسين جودة مخرجات التعليم الفني والمهني لتناسب متطلبات سوق العمل	اقترحت الباحثة : ١-تعزيز دور القطاع الخاص في قطاع التعليم الفني والمهني تقييما ورقابة ودعم ودراسات. ٢-تطوير مناهج المعاهد والمدارس المهنية لتواكب عجلة التغيير في متطلبات القطاع الخاص. ٣-استيعاب المهن الجديدة بالمجتمع في برامج جديدة
فعالية الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم المهني والتقني في الجمهورية اليمنية	شوقي [18]	عينة الدراسة من المختصين والقيادات الدارية في الوزارة	فعالية الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم المهني والتقني في الجمهورية اليمنية	وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: تحديد أهداف واختصاصات فعالية الهيكل التنظيمي، وأهم معايير قياس كفاءة الهيكل التنظيمي
متطلبات تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية بالاستفادة من تجارب (ألمانيا – النمسا – سويسرا – فنلندا	الشرجبي [19]	لمنهج الوصفي التحليلي المقارن، وتمثلت العينة في مجموعة من الوثائق الورقية واللكترونية والدراسات خلال الأعوام الأخيرة	هدف البحث إلى التعرف على متطلبات تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية؛ بالاستفادة من تجارب أكثر الدول العالمية الرائدة في مجال التعليم الفني والتدريب المهني، وهي: (ألمانيا – النمسا - سويسرا – فنلندا)	بينت نتائج الدراسة وجود جوانب قصور ومشكلات تواجه نظام التعليم الفني والمهني في الجمهورية اليمنية، من أهمها: ازدواجية وتعددية مصادر التشريع، ضعف التمويل والاعتماد شبة الكلي على التمويل الحكومي، ضعف البنية التحتية، وتقليدية المناهج وأساليب وطرائق التدريس، واستنادا للنتائج قدم الباحثون مجموعة من التوصيات؛ وتضمنت أهم المتطلبات لتطوير النظام وأهمها: توحيد مصدر التشريعات والسياسات في وزارة واحدة، والتمكين الداري للكليات الفنية والمعاهد المهنية، وإيجاد مصادر تمويل متعددة لدعم التعليم الفني والمهني، وفتح برامج دراسية وتخصصات حديثة. أضاف الباحثون في الأخير مقترحات بدراسات مكملة في الموضوع
خارطة استراتيجية مقترحة لتطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية	صفاء [20]	استطلاع عام لوضع التعليم الفني والتدريب المهني	ركزت الدراسة على التعليم والتدريب المهني والتقني من نظرت تحديات الواقع واستشراف المستقبل	إعداد الخارطة الاستراتيجية المقترحة لتطوير التعليم الفني والمهني في الجمهورية اليمنة المكونة من رؤية ورسالة وقيم وكذلك أبعاد الخارطة الاستراتيجية المتمثلة في (ُبعد التعلم والنمو- ُبعد العمليات الداخلية- البعد المالي-ُبعد المستفيدين)
دراسة حاجة حضرموت من المعاهد التقنية والثانوية ومراكز التدريب المهني	العون للتنمية [21]	استخدم الباحثين الاستبانة كاداة لجمع المعلومات باعتبارها انسب ادوات البحث التي تحققاهداف الدراسة المسحية	استطلاع حاجة سوق العمل في حضرموت من المؤسسات التعليمية التقنية والمهنية وامكانية التعاون بينهما	خلصت الدراسة الى الحاجة الماسة للمعاهد التقنية والمهنية في مديريات الساحل والوادي بمحافظة حضرموت وتم عمل جداول تفصيلية بهذة المعاهد والتخصصات المطلوبة

ولتسهيل صياغة القضايا المستوحاة من الدراسات السابقة تم فرزها وتصنيفها ضمن اطار تم اقتراحه من قبل الباحث حسب الجدول اعلاه ثم تجميع القضايا المشتركة في المضمون المختلفة بالصياغة حتى يتم صياغة موحدة لتجميع القضايا من المصادر المتعددة الاخرى

وبالتالي سهولة اقتراح الحلول المناسبة لها ومن ثم اختيار القضية القابلة للمعالجة وعمل تصور تفصيلي لها. شكل (١) يبين خلاصة القضايا من مراجعات الدراسات السابقة في التعليم الفني والتدريب المهني

شكل (١) فرز القضايا الاساسية من الدراسات السابقة

٣. قضايا التعليم الفني والتدريب المهني من وجهة نظر المختصين

اعتمدت استراتيجية الدراسة على استقصاء القضايا الخاصة بقطاع التعليم المهني والتقني عبر نظرية الكيف دون الكم (Quality, not Quantity) باعتبارها اعتمدت في مصدرها الاول على دراسات سابقة لباحثين مهتمين وعصارة خبرة لتقارير مختصين وفي مصدرها الثاني على ورشة عمل في كل من الساحل والوادي تضم المعنيين بهذة القضايا من الممارسين لادارتها والمدربين فيها والمستفيدين منها والقطاع الخاص. بينما يهتم المصدر الثالث بنقل هذة القضايا للمسؤولين والخبراء بهذا المجال لفرزها وتهذيبها ونقلها للدوائر العليا عبر ملتقى جامع يضم كامل ممثلي التعليم الفني والمهني بالمحافظة. في هذا التقرير ملخص لمخرجات تلك الورش الخاصة بمدراء المعاهد والمهتمين واصحاب الخبره والطلاب الخريجين والدارسين وبعض القطاع الخاص. وتم الاعتماد في هذا المصدر على استخلاص القضايا بالاسلوب المباشر وجلسات العصف الذهني للمشاركين في مجموعات. الشكل (٢) يبين خلاصة القضايا المرشحة من هذة الورش.

شكل (٢) خلاصة قضايا التعليم الفني المرشحة من مخرجات ورش المعنيين

٤. خلاصة القضايا الناتجة من ورشة الاستراتيجية للمسؤولين والخبراء

اعتمدت هذة الورش على ان يهتم المصدر الثالث بنقل هذة القضايا للمسؤولين والخبراء بهذا المجال لفرزها وتهذيبها ونقلها للدوائر العليا عبر ملتقى جامع يضم كامل ممثلي التعليم الفني والمهني بالمحافظة. في هذا التقرير ملخص لمخرجات الورشة الخاصة بمدراء مكاتب التعليم الفني بالوادي والساحل وعمداء الكليات التقنية والخبراء. وتم الاعتماد في هذا المصدر على استخلاص القضايا بالاسلوب المباشر وجلسات العصف الذهني للمشاركين عبر وضع مجموعة من المحاور الرئيسية لقضايا التعليم الفني والمهني. بنهاية هذة الورشة تم الوصول الى مجموعة من القضايا مثل ماهو مبين بالجدول (١) سواء عبر النقاش الجماعي للمشاركين و عبر الاستبيان على القضايا المجمعه واختيار الاكثر اختياراً وتم نقل هذة القضايا وتقاطعها مع المصادر الاخرى (الدراسات السابقة □ الورش للمعنيين). تم خلال الورشة طرح مجموعة من الاسئلة والاستفسارات حول امكانية وقانونية بعض القضايا فيما لوتم التدخل فيها وطلب من المسؤولين توفير مايلزم للتاكد من ذلك. وايضا تم جمع بعض التصورات والمصفوفات للمشاريع من تلك الجهات. هنا تم فرز القضايا ذات الاختيار المشترك (درجة الاهمية ٢-٣) وقد بلغ عددها (١٤) قضية, ومن ثم تجميع المتشابه منها في المضمون المختلف بالصياغة وقد بلغ عددها (٦) قضايا مشتركة بحسب الجدول (٢) ادناه:

جدول (٢) يوضح فرز وتجميع قضايا ورشة المسؤولين والخبراء

م	المحور	القضية	درجة اختيار
قضية (١)	التجهيزات	نقص في التجهيزات المكتبية والمختبرية والمعملية وتحديثها.	3
	التشغيل	قدم الأجهزة وتحديثها.	2
	البيئة التعليمية	عدم وجود بيئات تعليمية جاذبة والتشجير والزينة.	2

م	المحور	القضية	درجة اختيار
قضية (٢)	هيئة التدريس	ضعف التأهيل بالتخصصات الفنية الحديثة.	2
	هيئة التدريس	عدم مواكبة تطوّرسوق العمل.	2
	التخصصات	عدم وجود تخصصات مواكبة لسوق العمل.	2
قضية (٣)	المناهج	عدم مواكبة المناهج والوحدات التدريبية في تطوّرسوق العمل.	2
	التجهيزات	عدم وجود الورش الإنتاجية.	2
	الاستدامة	عدم تفعيل الورش الإنتاجية، على الرغم من وجود اللوائح وعدم مرونتها المالية.	2
قضية (٤)	الإدارة	ضعف استيعاب فلسفة التعليم الفني.	2
	الصورة الذهنية	عدم فهم السلطات المعنية بفلسفة التعليم الفني.	2
	الطلاب	ضعف التوعية الإعلامية بتخصصات التعليم الفني والتدريب المهني في المدارس والثانويات.	2
قضية (٥)	الإدارة	عدم وجود خطط استراتيجية.	2
قضية (٦)	الاستدامة	عدم وضوح فكرة الاستدامة لكافة موارد المؤسسة.	2

٥. تجميع قضايا التعليم الفني بناء على المصادر الثلاث (الدراسات السابقة – المعنيين – المسؤولين)

تم وضع استراتيجية علائقية بين المصادر الثلاث (تجميع ☐ دمج ☐ فرز) من اجل الوصول الى قضايا تجميعية مشتركة لها تأثير واضح ومركزي في حال تم حلها على اصلاح واقع التعليم الفني والتدريب المهني. ان العملية التي تم من خلالها جمع القضايا وفرزها

وصولاً الى هذة المرحلة تبين على واقعية هذة القضايا واهميتها واعتبارها تحديات ماثلة امام تطوير التعليم الفني كونها اتت من مصادر متعددة تعتبر ذات علاقات مباشرة تأثر وتتاثر بهذا الواقع. بحسب جدول (٣) تمت عملية الدمج بين هذة المصادر واعادة صياغة القضايا.

جدول (٣) فرز القضايا من المصادر الثلاثة (الدراسات السابقة ☐ المعنيين ☐ المسؤولين)

م	القضية	إعادة صياغة القضايا
قضية (١)	نقص في التجهيزات المكتبية والمختبرية والمعملية	تعاني المؤسسات الفنية والمهنية من تقادم مختبراتها ومعاملها وبنية بيئاتها المناسبة لتثبيت وتركيب الاجهزة الحديثة و انسيابية الطلاب والمدربين للتطبيق فيها
	قدم الأجهزة وعدم تحديثها	
	عدم وجود بيئات تعليمية انسيابية جاذبة والتشجيروالزينة	
قضية (٢)	ضعف التأهيل بالتخصصات الفنية الحديثة	توجد اشكالية في ضعف المخرج تتمثل في عدم تطابقه مع سوق العمل الحديث بسبب عدم تحديث التخصصات, المناهج, تاهيل الكادر, حاجة السوق, توصيف احتياج السوق من المهن
	العشو ائية في اختيار البرامج والمنح	
	ضعف الكفاءات المحلية, وتقاعد المختصين المؤهلين	
	عدم مواكبة تطوّر سوق العمل	
	وصف المهن المتواجدة بالسوق	
	عدم وجود تخصصات مواكبة لسوق العمل	
	عدم مواكبة المناهج والوحدات التدريبية في تطوّر سوق العمل	
قضية (٣)	عدم وجود الورش الإنتاجية	يعاني خريجوا المعاهد الفنية والمهنية والكليات التقنية من ضعف الطلب بالسوق المحلي والخارجي لاسباب تتعلق بـ عدم توفر فرص مستحدثه في بلادنا, مهن حديثة تختلف عن التخصصات المتوفرة, عدم وجود مشاريع مستدامه لهذة المؤسسات, لاتوجد خطط لمشاريع تجميعية للخريجين ....الخ
	لاتوجد مشاريع مستدامة – حواضن تشغيلية للمؤسسات	
	عدم تفعيل الورش الإنتاجية، على الرغم من وجود اللو ائح وعدم مرونتها المالية	
قضية (٤)	ضعف استيعاب فلسفة التعليم الفني	توجد فجوة كبيرة بين المجتمع ومنتسبي قطاع التعليم الفني والمهني من جهة ومن جهة اخرى بين السلطات وهذا القطاع ممايؤدي الى عوامل نفسية واجتماعية قد تعيق
	النظرة الدونية لمنتسبي التعليم الفني والمهني	
	عدم فهم السلطات المعنية بفلسفة التعليم الفني	

م	القضية	إعادة صياغة القضايا
	غياب فلسفة التكاملية بين المعاهد المهنية و التقنية	الاقبال عليه وعدم الابداع فيه وهذا ينعكس بشكل سلبي على مدخلات ومخرجات مؤسسات التعليم الفني
	ضعف الأداء الإداري وترهله	
	ضعف التوعية الإعلامية بتخصصات التعليم الفني والتدريب المهني في المدارس والثانويات	
قضية (٥)	ضعف الطاقة الاستيعابية - مختبرات – مباني – بنية تحتية	تواجه مؤسسات التعليم الفني والتقني (معاهد-كليات) تحديات في التوسع الافقي بالمباني لاستيعاب اكبرعدد من الراغبين, كما ان محدودية التخصصات و اقتصارها على الشباب يحجم الاقبال, بالاضافة الى بعد المسافات وتركزهذة المؤسسات بالمدن وعدم وجود تسهيلات الانتقال من مواصلات وسكن يضعف فرصة طلاب البوادي من الالتحاق
	الرغبة والميول للتخصصات	
	قلة المعاهد ومؤسسات التعليم الفني والتقني	
	محدودية التخصصات في المعاهد المهنية	
	ضعف وجود تخصصات خاصة بالبنات	
	عزوف الفتيات عن التعليم الفني	

٦. توصيات

في نهاية هذا البرنامج وبالعودة الى الهدف الرئيسي منه وهو تجميع قضايا واشكاليات في التعليم الفني بغرض الوصول الى صياغة معينة لها, وبالاعتماد على المستخلصة من الدراسات السابقة التي تمت في هذا المجال, والقضايا المجمعه من المعنيين والمسؤولين والخبراء في هذا المجال, يمكن رؤية بعض المقترحات او المؤشرات التي تعتبر ضوءً اساسياً لمعالجات هذة القضايا. بالتاكيد تحتاج القضايا المختارة الى وضع تصور تفصيلي يشمل القضية وابعادها واهداف التدخل ومبرراته والنتائج المتوقعة وكذا المعوقات والتحديات التي قد تواجه هذة المعالجات ووضع تصور مسبق بعلاجها بالاضافة الى الكلفة الاقتصادية وجدوى التدخل الكاملة. يمكن ذكر خلاصة العمل وبعض التوصيات كخلاصة للمرحلة كالاتي:

١- تم اعداد هرم القضايا بحسب الشكل (٣) والذي يمثل القمع الاخير في سلسلة الفرز التي تم افتراضها في هذة المنهجية بحيث تمثل مجموعة القضايا كمصب للقضية الرئيسية بقاعدة الهرم. بناءً على ذلك يتم وضع المفاهيم الاساسية للقضة وفلسفتها والأداة الاساسية لتفعيلها ونتائجها المتوقعة والتحديات المواجهة للتعامل معها في مرحلة التعيين ,

٢- إعداد الخارطة الاستراتيجية المقترحة لتطوير التعليم الفني والمهني في الجمهورية اليمينة المكونة من رؤية ورسالة وقيم.

٣- بناء المزيد من المعاهد الفنية والتقنية بمجالات متعددة خاصة في وادي حضرموت.

٤- توحيد مصدر التشريعات والسياسات في وزارة واحدة، والتمكين الاداري للكليات الفنية والمعاهد المهنية.

٥- إيجاد مصادر تمويل متعددة لدعم التعليم الفني والمهني.

٦- فتح برامج دراسية وتخصصات حديثة. أضاف الباحثون في الأخير مقترحات بدراسات مكملة في الموضوع.

٧- تحديد أهداف واختصاصات فعالية الهيكل التنظيمي، وأهم معايير قياس كفاءة الهيكل التنظيمي.

٨- تغيير اساليب التدريبية كالتدريب التعاوني □ والتلمذة المهنية، والتدريب المزدوج وغيرها من طرق وأساليب وتجارب دول ومجتمعات مختلفة.

٩- اعداد احصائيات واقعية تبنى عليها بقية المعلومات (الاعداد للطلاب- المختبرات المتوفرة- الفرص المتوفرة- المشاريع القائمة والمخطط لها- المدربين ومستوياتهم-

١٠- اعادة صياغة وهيكلة المؤسسات التعليم الفني والتقني ادارياً عمل بمبدء التغيير من الداخل.

١١-اعادة النظر في المناهج وفرزها وتحديثها وتطوير محتواياتها في الطريق الى يمننة حقائب التعليم الفني والمهني وجعلها سهلة ومرنة ومتاحة المصدر قابلة للتعديل المستمر.

١٢-برنامج تدريب داخلي في حدوده الواسعه وخارجي في حدوده الضيقة بالاعتماد على بند البيانات والاحصاءات.

١٣-دراسة نماذج حديثة معاصرة للدول المشابهة (الادارة ☐ البرامج ☐ العلاقة مع القطاع الخاص ☐ التجهيزات) وعقد شراكات متعددة

١٤-اعداد دراسات وبحوث بالاعتماد على بند البيانات والاحصاءات وتعميم نتائجها وتطبيق مخرجاتها بحسب الملائم.

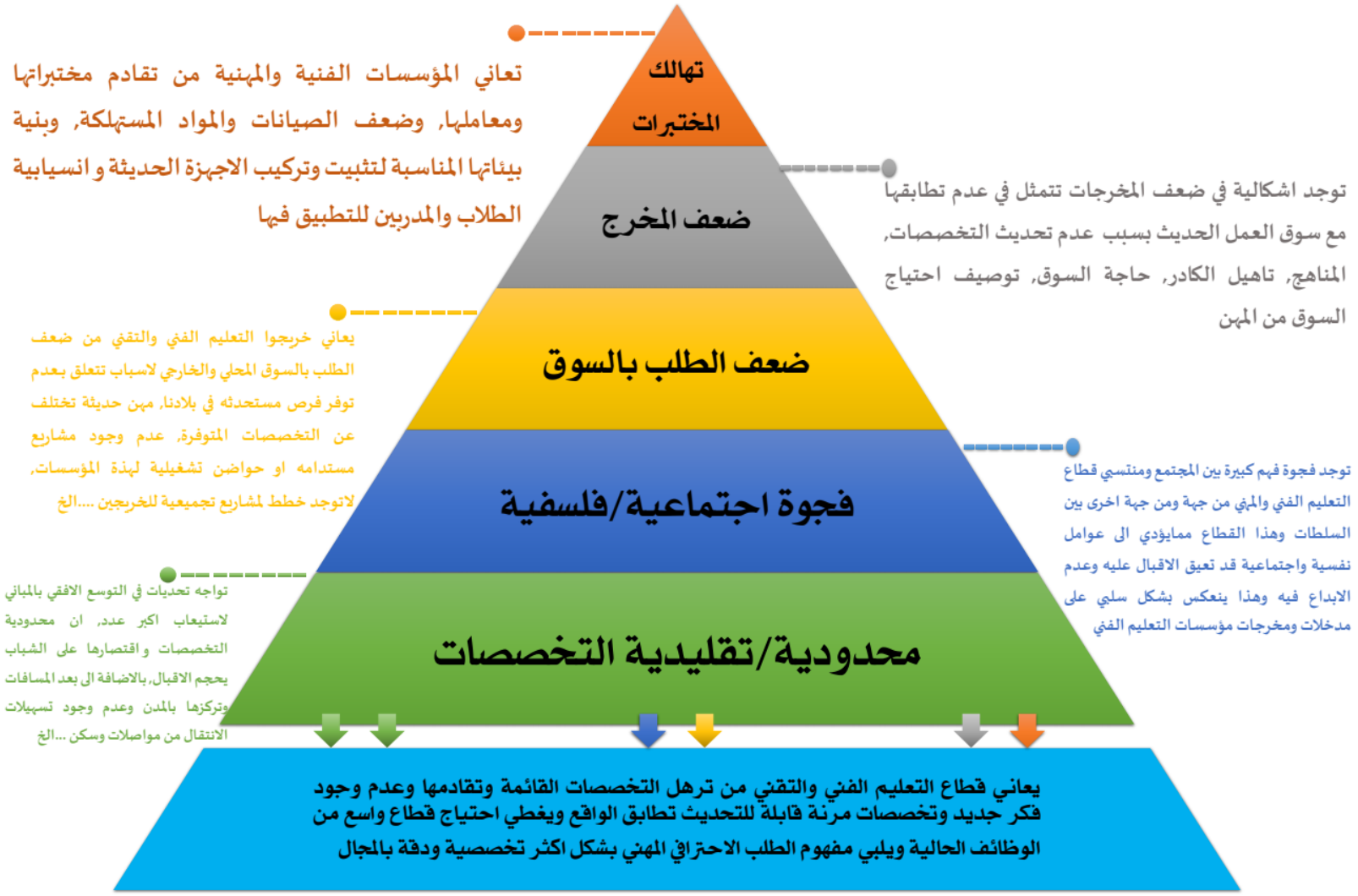

شكل (٣) هرم القضايا

مؤسسة العون للتنمية

AL AWN FOUNDATION FOR DEVELOPMENT